واقع مناخ الاستثمار في الجزائر بين المؤهلات والمعيقات

أ. حشروف فاطمة الزهراء، جامعة الجيلالي اليابس–سيدي بلعباس–

أ. صديقي وحيدة، جامعة الجيلالي اليابس–سيدي بلعباس–

الملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى دراسة و تحليل مناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر و أهم مقوماته و معوقاته و كذا أهم السياسات التي انتهجتها الجزائر لجذب مثل هذا النوع من الاستثمارات، خصوصا تلك التي تكون خارج قطاع المحروقات و ذلك بهدف دفع عجلة التنمية و الرقي بالاقتصاد الوطني ، فعلى الرغم من كل التعديلات التي أجرتها الجزائر في سياساتها و قوانينها الخاصة بالاستثمار نلاحظ ضعف في تدفق الاستثمارات الأجنبية الى الدولة و من خلال هذا البحث سنحلل أهم تلك المؤشرات الخاصة بالمناخ الاستثماري في الجزائر و أهم المعوقات التي تحول دون تدفق هذه الاستثمارات.

الكلمات المفتاحية: مناخ الاستثمار، الاستثمار الأجنبي المباشر، المؤشرات الدولية لمناخ الاستثمار.

Abstract:

This paper aims to study and analyze the foreign investment climate in Algeria, and the most important effervescence and its obstacles and as well as the most important policies pursued by Algeria to attract this kind of investments, especially those that are outside the hydrocarbons sector and in order to promote the development and prosperity of the national economy wheel, despite all the amendments made by Algeria in the policies and laws of investing note the weakness in the flow of foreign investment into the country and through this research we will analyze the most important private investment climate in Algeria indicators and the most important obstacles that prevent the flow of such investments

Key words: investment climate, foreign direct investment, international indicators of the investment climate.

مقدمـــــــة:

تعتبر الإستثمارات الأجنبية المباشرة سمة من سمات الإقتصاديات المعاصرة حيث زاد الإهتمام بها في الوقت الراهن بإعتبارها أداة من أدوات التنمية و كونها أيضا وسيلة تمويل تلجأ إليها الدول سواءا المتقدمة أو النامية لجذب رؤوس الأموال و تحسين المهارات و الخبرات و مستوى التكنولوجيا و بالتالي الرفع من المنافسة بين المؤسسات على الصعيد العالمي من خلال رفع مستوى الصادرات و تحسين الإنتاج و جودة المنتوجات،و على الرغم من وجهات النظر المختلفة حول منافع و أضرار هذه الوسيلة إلا أنه يمكن القول أنها أكثر فاعلية بالنسبة للدول النامية و ذلك بشرط وجود مناخ إستثماري ملائم.

ومن هنا تتنافس الدول لجذب الإستثمارات و ذلك من خلال تحسين مناخها الإستثماري و سن قوانين تشجعه و تضمن حمايته و إنتهاج سياسات إقتصادية و مالية متكاملة لتسيير هذا المناخ الإستثماري بشكل عام و الإستثمار الأجنبي المباشر بشكل خاص و نرى أن مجموع هذه السياسات التي تتبعها الدول منها ما يشجع إستقطاب هذا الغستثمار و منها ما يقيده و ذلك حسب قدرة الدولة في التحكم في تبعات السياسات الإقتصادية التي تنتهجها و التي يجب أن تضمن جذب الإستثمار الأجنبي المباشر بالقدر الذي يساعد الدولة المضيفة على تمويل إقتصادها و في نفس الوقت أن تضمن ألا يؤثر هذا الإستثمار بالسلب على نمو إقتصادها و إستقراره.

والجزائر كباقي الدول وضعت مجموعة من السياسات التي تهيئ المناخ للمستثمرين إلا أنه هناك ما يعيق هذه السياسات من ضعف في البنى التحتية و المؤسساتية كما أن ما ينقص سياسات الإستثمار في الجزائر هو عدم القدرة على توجيهها لخدمة الإقتصاد الوطني كون غالبية الإستثمارات الوافدة إليها تكون مركزة في قطاع المحروقات و من هنا نطرح الإشكالية التالية:

ما مدى تأثير المناخ الإستثماري في الجزائر على جذب الإستثمارات الأجنبية إليها؟

الفرضيات:

- عمدت الجزائر إلى جملة من الإصلاحات في العديد من المجالات منها القطاع الخدمي و الصناعي لتحسين مناخها الإستثماري.
- عدم إستقرار الأنظمة الإقتصادية و السياسية يؤثر بشكل سلبي على تدفق الإستثمارات إلى الجزائر.

- إن التعديل في القوانين و السياسات الإقتصادية يخلق نوع من عدم الإستقرار السياسي و الإقتصادي.

أهداف البحث:

- توضيح الدور الذي يلعبه الإستثمار الأجنبي المباشر في تطوير الإقتصاد الوطني و تحقيق التنمية الإقتصادية.
- دراسة وتحليل مناخ الإستثمار الإجنبي في الجزائر وأهم مقوماته.
- تسليط الضوء على بيئة الإستثمار في الجزائر وأهم التشريعات والقوانين المدعمة لها.
- التعرف على أهم المعوقات التي تحول دون إستقطاب الإستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر

منهجية البحث: إعتمدنا في بحثنا هذا على المنهج الوصفي من خلال الوصف الدقيق لمختلف المفاهيم والمصطلحات الخاصة بالظاهرة محل الدراسة كما إعتمدنا على المنهج التحليلي وذلك من خلال القيام بتحليل البيانات والمعلومات والإحصاءات عن ظاهرة الإستثمار في الجزائر.

تقسيمات البحث: قمنا بتقسيم هذ الورقة البحثية الى ثلاثة محاور أساسية

- **المحور الأول:** الإطار التشريعي للإستثمار في الجزائر.
- **المحور الثاني:** سياسات جذب الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
- **المحور الثالث:** مناخ الإستثمار في الجزائر وفق مؤشرات دولية

المحور الأول: الإطار التشريعي للإستثمار في الجزائر.

سعت الجزائر في الآونة الأخيرة الى مسايرة التطورات التي حدثت في الإقتصاد و ذلك من خلال فتح الباب أمام المستثمرين الأجانب و ذلك بإصدار العديد من النصوص التشريعية التي دعمت ذلك:

1-قانون النقد والقرض: على الرغم من أن قانون 90-10 سعى إلى تفعيل السياسة النقدية إلا أنه وفي نفس الوقت أكد على مجموعة من الشروط التي تسمح للأجانب بمزاولة أنشطتهم الإستثمارية في الجزائر وهي:

- حرية الإستثمار بالسماح للمقيمين وغير المقيمين بتجسيد مشاريع الإستثمار الأجنبي المباشر

- التخلي نهائيا عن شرط الشراكة بنسب محددة و إقرار إمكانية تحويل الأرباح و إعادة تحويل رأس المال.
- التخلي نهائيا عن التمييز بين المقيمين و غير المقيمين و القطاع الخاص و العام و بهذا فقد أكد على مبدأ المساواة بين مختلف المستثمرين.[1]

2- الأمر 01-03 لعام 2001المتعلق بتطوير الإستثمارات: كنتيجة للتطورات المحلية و الدولية و التوجه نحو الإعتماد المتزايد لآليات السوق في تسيير الشؤون الإقتصادية جاء المرسوم الرئاسي رقم01-03المتعلق بتطوير الإستثمار مع تبسيط بعض إجراءاته و فيما يلي سنورد اهم ما جاء في هذا الأمر:[2]

1- تخضع لأحكام الأمر 01-03جميع الإستثمارات الوطنية الخاصة و العمومية و الأجنبية بينما سابقا كانت الإستثمارات الوطنية العمومية تخضع للمرسوم التشريعي93-12مما يعني زوال أي شكل من أشكال التمييز بين مختلف الإستثمارات داخل القطر الجزائري .

2-دأبت تشريعات الإستثمار السابقة لهذا الأمر على إستثناء المستثمر الوطني الخاص و المستثمر الأجنبي من الإستثمارات في النشاطات المخصصة للدولة و المصنفة بأنها إستراتيجية،الشئ الذي لم يتضمنه الأمر 01-03مما يعني أن مجال الإستثمار المسموح به للمستثمرينالسابق ذكرهم قد توسع مما كان عليه سابقا.

و قد قدم هذا الامر مزايا للمستثمرين أحسن من سابقتها من أهمها:

- تكفل الدولة جزئيا أو كليا بالمصاريف المتعلقة بالمنشآت الأساسية الضرورية للإستثمار
- مضاعفة فترة الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات و من الدفع الجزافي و الرسم على النشاط االمهني من خمس الى عشر سنوات.
- -تقليص المدة الممنوحة للهيئة المكلفة بقبول أو رفض طلب الإستفادة من المزايا المقدمة للمستثمرين المنصوص عليها قانونا من 60 يوم إلى 30 يوم، كما أصبحت قرارات هذه الهيئة قابلة للطعن القضائي.

3- قانون الإستثمار الجديد: صدر قانون ترقية الاستثمار في العدد 46 من الجريدة الرسمية ينص القانون الذي تمت المصادقة عليه في البرلمان في يوليو الفارط على ترتيب الامتيازات حسب أهمية قطاع النشاط.

ويشير هذا القانون إلى أن النظام الوطني لتشجيع الاستثمار يجب أن يعاد بناؤه بطريقة "تعدل" الامتيازات حسب السياسة الاقتصادية المنتهجة من طرف البلاد وهذا بتبسيطه مع تسريع الإجراءات.

كما ينص على وضع آليات لمختلف أجهزة التشجيع الموجودة مع إقرار قاعدة تتمثل في استفادة المستثمر من التشجيع "الأكثر امتيازا" في حال وجود امتيازات من نفس النوع.

و يتضمن أيضا دعم قطاع الصناعة بامتيازات خاصة من خلال تخفيض اكبر للحقوق الجمركية لكن هذه الامتيازات لا يتم تطبيقها إلا إذا كان النشاط ذا فائدة اقتصادية او يتمركز في الجنوب او الهضاب العليا.

كما يوضح القانون ان هذه الامتيازات التي أقرت في قطاع الصناعة ستدمج مع تلك التي خصصت لقطاعي السياحة والفلاحة حيث ستكون هناك امتيازات إضافية إلى جانب تلك الموجهة للنشاطات ذات الصيغة الاقتصادية والاجتماعية وذات الأهمية التي تتمركز في مناطق تسعى الحكومة الى جعلها مناطق انتشار.

ويتعلق الأمر بالامتيازات المشتركة بالنسبة لكل المستثمرين المؤهلين (إعفاءات ضريبية و جمركية و إعفاء من الرسم على القيمة المضافة...) و امتيازات إضافية لنشاطات متميزة (الصناعة و الفلاحة و السياحة).[3]

2-وكالات و هيئات الإستثمار في الجزائر:

أ-الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار: جاءت هذه الوكالة للتسهيل و التقليل من الإجراءات و تنظيم أقصى دعم و مساعدة للإستثمار، تأسست وفق المادة 8 من المرسومالتشريعي39/ 12الصادر بتاريخ 5 أكتوبر1993المتعلق بترقية الإستثمار و في 2001/08/22 صدر مرسوم رئاسي طبقا للأمر 01/03حول الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار ANDI و على أساس هذا المرسوم تم توزيع الوكالة على المستوى الجهوي إلى 4 وكالات فرعية هي: وكالة الجزائر لتطوير الإستثمار "وسط"، وكالة وهران لتطوير الإستثمار "غرب"، وكالة ورقلة لتطوير الإستثمار "جنوب"، وكالة عنابة لتطوير الإستثمار"شرق"[4].

ومن مهام هذه الوكالة:

- تستقبل و تنصح و تصطحب المستثمرين على مستوى هياكلها المركزية و الجهوية

- تطلع المستثمرين من خلال حاصية موقعها على الإنترنت و ركائزها الدعائية و مختلف نقاط الإستعلامات بمناسبة ظواهر إقتصادية منظمة في الجزائر أو الخارج.
- تضفي الطابع الرسمي على المزايا التي ينص عليها نظام التشجيع و ذلك بإنصاف و في آجال قصيرة
- تحرص على التنفيذ المتفق عليه مع مختلف المؤسسات المعنية(الجمارك،الضرائب....)لقرارات التشجيع على الإستثمار.
- تساهم في تنفيذ سياسات و إستراتيجيات التنمية بالتآزر مع القطاعات الإقتصادية المعنية.[5]

ب- المجلس الوطني للإستثمارCNI:أنشئ بموجب المرسوم التنفيذي رقم 01-281المؤرخ في 24 سبتمبر2001و هو هيأة أنشئت من طرف الوزير المسؤول عن ترقية الإستثمار ووضعت تحت سلطة رئيس الحكومة الذي يتولى رئاسته،و يقوم بوظيفة الإقتراح و الدراسة و يمنح له سلطة فعلية في إتخاذ القرار و من مهامه الأساسية :

أنه يقترح الإستراتيجيات و الأولويات لتنمية الإستثمار كما و يقترح التكيف مع التغيرات المسجلة من خلال الإجراءات المحفزة للإستثمار يقترح أيضا على الحكومة كل القرارات و المعايير الضرورية لتنفيذ جهاز الدعم و تشجيع المستثمر ،كما و يقوم بالموافقة على قائمة النشاطات و السلع المستثناة من المزايا ز كذا التعديلات و كل التحديثات،إضافة إلى أن المجلس الوطني للإستثمار يقدر الأموال الضرورية لتغطية البرنامج الوطني لترقية الإستثمار،مع العلم أن هذا المجلس ليس سلطة إدارية مستقلة و إنما قرارات المجلس أو توصياته لا توجه مباشرة الى المستثمر و إنما إلى السلطات الوصية لتنفيذ النصوص الخاصة بترقية الإستثمار و أول هاته السلطات هي الوكالة الوطنية لترقية الإستثمار.[6]

ج- الشباك الوحيد اللامركزي:المقصود بمصطلح الشباك الوحيد هو آلية جديدة أحدثت لتبسيط الإجراءات الإدارية أمام المستثمرين و تقديم الإستشارة القانونية و الإقتصادية و كذا تسهيل و ضمان إستفادة الأشخاص و المقاولات من خدمة قريبة لأماكن تواجدهم و تسريع حصول المقاولين على رخص لإنجاز مشاريعهم و تشجيع الإستثمار على الصعيدين الجهوي و الوطني،[7]و من مهامه تأسيس و تسجيل الشركات و الموافقات و التراخيص بما في ذلك إصدار تراخيص البناء،المزايا المتعلقة بالإستثمارات و هو كذلك مكلف بإستقبال المستثمرين بعد تلقيه تصريحاتهم ،وكذا إقامة و إصدار شهادات الإيداع و قرار منح المزايا.[8]

المحور الثاني: سياسات جذب الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

قبل التطرق إلى أهم هذه السياسات سنتحدث عن مفهوم سياسة الإستثمار الأجنبي المباشر وتعرف بأنها "إستخدام الموارد الترويجية المختلفة لجذب أنواع معينة من الإستثمار الأجنبي المباشر بدلا من جذب الإستثمار الأجنبي المباشر بشكل عام و ذلك لتحقيق أهداف إقتصادية محددة مثل زيادة معدلات النمو الإقتصادي و زيادة الصادرات و الإنتاج لإحلاله محل الواردات، توفيرها فرص العمل و تحسين المستوى التكنولوجي و الفن الإنتاجي و ذلك للإستفادة من مزايا الموقع و خفض مخاطر الإستثمار مقارنة بالدول الأخرى"[9]

و من هنا سنتحدث عن أهم السياسات الإقتصادية و أثرها على جذب الإستثمار الأجنبي المباشر:

أ- أثر السياسة المالية على جذب الإستثمار: و تضم السياسة المالية سياسة الإنفاق العام و سياسة الضرائب [10]

1- السياسة الضريبية و الإستثمار الأجنبي المباشر:يعتبر النظام الضريبي للدولة المضيفة من بين أهم العوامل التي يدرسها المستثمر الأجنبي من خلال بحثه عن أكثر الأنظمة الضريبية ملائمة له و لمشروعه و تنقسم السياسة الضريبية لجذب الإستثمار الأجنبي المباشر إلى:

-الإعفاءات الضريبية: هي عبارة عن إسقاط حق الدولة عن بعض المكلفين بدفع مبلغ معين من الضرائب الواجب سداده مقابل إلتزامهم بممارسة نشاط معين في ظروف معينة و يكون الإعفاء دائم أو مؤقت.

-التخفيضات الضريبية: و هي تقليص من قيمة الضريبة المحققة مقابل الإلتزام ببعض الشروط،كإعادة إستثمار الأرباح مثلا و بصفة عامة تتبع التخفيضات الضريبية التوجهات السياسية و الإقتصادية و الإجتماعية للبلد.

-الحوافز التمويلية: تشمل الأنواع الأساسية منها في الإعانات الحكومية المباشرة التي تمنح لتغطية جزء من تكلفة رأس المال، الإنتاج، تكاليف التسويق المرتبطة بالمشروع الإستثماري و كذلك مشاركة الحكومة في ملكية أسهم المشروعات الإستثمارية التي تتضمن مخاطر تجارية مرتفعة، تأمين حكومي بمعدلات تفضيلية لتغطية أنواع معينة من المخاطر، كتغير أسعار الصرف أو المخاطر غير التجارية كالمصادرة و التأميم.[11]

2- سياسة الإنفاق العام:و التي تضم بدورها النفقات الرأسمالية و النفقات التحويلية

-النفقات الرأسمالية و مناخ الإستثمار: تؤثر النفقات الرأسمالية على الإستثمار الخاص من خلال دعمها و تشجيعها له و بشكل خاص إذا شمل هذا الإنفاق مشاريع البنى التحتية لأن هذه الأخيرة تميل الى رفع معدل العائد المتوقع على الإستثمار الخاص و من ثم تشجيعه على زيادة معدلات الإستثمار،و تتمثل النفقات الرأسمالية في الإنفاق الذي تقوم به الدولة من خلال إستثمارها في مشاريع البنى التحتية و كل ما له علاقة بالإستثمار الذي يوجه لخدمة المرفق العام و ذلك لأن القطاع الخاص لا يستطيع الإستثمار في مثل هذه المشاريع (قطاع التعليم و التكوين، قطاع الطاقة و الصحة....)

- النفقات التحويليةو مناخ الإستثمار: وتتمثل في تلك النفقات العامة التي تدفعها الدولة دون أن تحصل على أي مقابل كالمنح و الإعانات لأفراد المجتمع و كذا تلك المنح و الإعانات المقدمة لشركات و منتجي القطاع الخاص بهدف تشجيع بعض أنواع الصناعات لإنتاج سلعة معينة و دعم نشاط معين.[12]

ب- دور السياسة النقدية في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر: وتضم عدد من المؤشرات منها:

1-معدل سعر الصرف: يتعرض المستثمرين إلى نوع من المخاطر يطلق عليها مخاطر سعر الصرف أو التبادل ترجع أساسا للتقلبات التي تحدث في أسعار الصرف بين العملات نتيجة إنخفاض عملة الدولة المضيفة و كما أوضحت بعض الدراسات أن المستثمر يتفاعل بردود فعل عكسية مع تقلبات أسعار الصرف حيث ينجذب المستثمر الأجنبي إلى الدول بعد حدوث تخفيض في قيمة العملة ،كما و أن الشركات المستثمرة تأخذ في الحسبان التوقعات المستقبلية لأسعار الصرف لتحديد التدفقات الإستثمارية حيث أن تقلبات أسعار الصرف تؤدي إلى تغيرات سريعة في الربحية للعوائد الإستثمارية في الدول المضيفة مقارنة بالبدائل الأخرى المتمثلة في تحويلها إلى الخارج أو إعادة توزيعها.[13]

2-معدل التضخم: إن التضخم و ما يعنيه من إنخفاض في القدرة الشرائية للمواطنين، يؤدي إلى مشاكل مالية و هذا من خلال كساد السلع و المنتوجات الخاصة بالمستثمر و إرتفاع أسعارها و هذا ما يشكل عسر مالي لصاحب المشروع، جراء عدم تمكنه من سداد ما عليه من إلتزامات مالية[14] و لقد عملت الجزائر على تطبيق سياسة نقدية غير توسعية للتحكم في معدل التضخم و في ما يلي معدلات التضخم في الجزائر في الفترة من 2013 إلى 2016 حيث بلغت3.25% سنة 2013

و 2.92% سنة2014 كما بلغت نسبته سنة 2015 ما يقارب4.78%و خلال سنة 2016 بلغت 6.33%.[15]

ج–السياسة التجارية لجذب الإستثمار الأجنبي المباشر: قبل التسعينات كانت القرارات المتعلقة بالتجارة الخارجية تخضع للتخطيط المركزي حيث كانت تحتكر الدولة جميع المعاملات الخارجية أما المؤسسات الأخرى و الشركات الخاصة فتحتاج إلى ترخيص من البنك المركزي.

خلال 1989 جاء نظام أكثر مرونة لتحرير النظام التجاري حيث ألغيت قيود الإستيراد المركزية كما و قد صاحب قانون النقد و القرض 1990قانون المالية التكميلي و الذي أدخل نظاما يضم شركات الإمتياز و شركات البيع بالجملة مما أسهم إلى حد ما في إلغاء الإحتكارات و ذلك عن طريق ممارسات مجلس النقد و القرض و الذي كان يعطي الموافقة على الإستيراد أو الإستثمار الأجنبي المباشر .و منذ أفريل 1991 أصبح من حق كل من أدرج في السجل التجاري الجزائري القيام بإستيراد السلع و إعادة بيعها كشركة للبيع بالجملة كما منح المستوردون الحق في الحصول على العملة الصعبة و من هنا أزيلت كل القيود على تراخيص الإستيراد.[16]

كما و أنه فيما يخص السياسة التجارية هناك سياسات التجارة الحرة و السياسات الحمائية ،فالمدافعين عن التجارة الحرة لديهم إعتقاد أن تقليل الإحتكار يؤدي إلى رفع الدخل الوطني على إفتراض أن كل دولةسوف تستثمر مميزاتها بالمقارن،بينما أولئك الذين يؤيدون السياسات الحمائية يؤمنون أنهم يحمون الصناعات الناشئة و يحاربون البطالة،و في دراسة (اندرديب)إختبرت العلاقة بين الإنفتاح التجاري للدول النامية و أسهمها في إلتزامات الإستثمار الأجنبي المباشر من خلال إستخدام بيانات مجمعة panal data للفترة من1970–1997 أظهرت النتائج أن هناك إرتباط إيجابي بين الإستثمار الأجنبي و الإنفتاح التجاري،و بوضوح يرى أندرديب أنه يمكن تصور علاقة سببية مزدوجة بين التجارة و الإستثمار الأجنبي المباشر خصوصا في الدول النامية فالتجارة يمكن أن تقود إلى الإستثمار الأجنبي نظرا لأن الإستثمار الأجنبي المباشر كثيرا ما يستبدل بالتجارة على سبيل المثال:الحافز الأساسي للإستثمار الأجنبي المباشر في الصناعة هو البحث عن أسواق و بالتالي فإن الشركات الدولية ستصدر أولا لخدمة السوق المحلية في الدولة المضيفة بعد ذلك تضع فرعا للشركة لخدمة السوق مباشرة و بالنتيجة يستبدل الإستثمار الأجنبي المباشر الصادرات من الدولة الأم إلى الدولة المضيفة.[17]

المحور الثالث: تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر وفقا لمؤشرات دولية

يتجلى مفهوم المناخ الاستثماري حسب البنك الدولي في مجموعة المزايا التي تساهم في صياغة شكل الفرص والحوافز المتاحة أمام الشركات لكي تعمل بطريقة منتجة ويشمل السياسات وسلوك الإدارة الحكومية المتعلق بالفساد والمصداقية، فهذه العوامل تمارس تأثيرا قويا على التكاليف والمخاطر والعوائق المفروضة على المنافسة .[18]

أما المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات فقد عرفت المناخ الاستثماري على أنه مجمل الأوضاع والظروف الاقتصادية والاجتماعية، السياسية، المؤسسية والقانونية التي يمكن أن تؤثر على قرار الاستثمار وعلى فرص نجاح المشروع الاستثماري في دولة ما أو قطاع معين وتعد هذه الأوضاع والظروف عناصر متداخلة تؤثر وتتأثر يبعضها البعض ومعظمها عناصر متغيرة يخلق تفاعلها أوضاعا جديدة بمعطيات مختلفة وتترجم محصلتها كعوامل جاذبة أو طاردة لرأس المال. [19]

وتحدد جاذبية المناخ الاستثماري لكل بلد وفقا لمجموعة من المؤشرات الصادرة عن هيئات ومنظمات دولية أهمها:

أولا: مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار[20]

يتبنى هذا المؤشر مفهوم الجاذبية الدولية والتي تعبر على قدرة البلد في فترة زمنية محددة على جذب المشاريع الاستثمارية والفرص الاقتصادية المجدية في مجالات متعددة واستقطاب عناصر الإنتاج المتنقلة من شركات ورؤوس أموال وخبرات ويتكون هذا المؤشر من ثلاث مجموعات رئيسية تتمثل في:

أ_ مجموعة المتطلبات الأساسية أو المسبقة: تمثل الشروط المسبقة اللازم توافرها من أجل جذب الاستثمار الأجنبي والتي لا يمكن في حال عدم توافرها توقع قدوم المستثمرين وتضم بدورها أربع مؤشرات: **مؤشر الاستقرار الاقتصادي الكلي، مؤشر الوساطة المالية والقدرات التمويلية، مؤشر البيئة المؤسسية، مؤشر بيئة أداء الأعمال.**

ب_ العوامل الكامنة: وتتمثل في المعايير المعتمدة من قبل الشركات متعددة الجنسيات لاختيار الموقع الملائم لتنفيذ الاستثمار وتتضمن بدورها خمسة مؤشرات فرعية تتمثل في: **مؤشر حجم السوق وسهولة النفاذ إليه، مؤشر الموارد الطبيعية والبشرية، مؤشر عناصر التكلفة ، مؤشر الأداء اللوجيستي، مؤشر الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.**

ج ـ العوامل الخارجية الايجابية: تمثل مختلف العوامل التي ترصد الاختلافات فيما بين الدول على صعيد عوامل التمييز والتقدم التكنولوجي وطبيعة العلاقات الخارجية في المجال الاقتصادي ولا سيما على صعيد كثافة الاتفاقيات الثنائية وكذلك الدور المهم الذي تقوم به الشركات متعددة الجنسيات في تشجيع المزيد من الاستثمارات الأجنبية بأثر المحاكاة وتتمثل في: **مؤشر اقتصاديات التكتل، مؤشر عوامل التميز والتقدم التكنولوجي.**

وبالتالي يعتبر مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار كمؤشر مركب أداة هامة في اتخاذ القرارات وتقييم أداء الدول وتقويم السياسات في مجال التنافس على الاستثمار الأجنبي وجذبه للقطاعات الداعمة للأداء التنموي للبلد المضيف. وفقا لهذا المؤشر نجد أن أداء الجزائر فيه لسنة 2016 يعكس مدى ضعف جاذبية مناخها الاستثماري بترتيب 87 من 100 بقيمة 34.2 % بينما نجد أن تونس تحتل المركز 71 بقيمة 40.2% والمغرب المرتبة 62 بقيمة 41.8% للمؤشر العام للجاذبية.

ثانيا: مؤشر التنافسية العالمي

يعتمد هذا المؤشر على 114 عاملا لقياس التنافسية، يتم تصنيف هذه العوامل ضمن 12 مجموعة أساسية تضم المؤسسات، البنية التحتية، الاقتصاد الكلي، البيئة، كفاءة سوق العمل، الصحة والتعليم الأساسي، التعليم العالي والتدريب، تطور السوق المالي، الاستعداد التقني، حجم السوق والابتكار.

وفقا للتقرير الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي لسنة2016-2017 فيما يخص هذا المؤشر فان الجزائر احتلت المرتبة 87عالميا من بين 138دولة [21].

ثالثا: مؤشر الحرية الاقتصادية

يصدر هذا المؤشر عن مؤسسة هيرتيج الدولية ويعتمد تصنيف هذا الأخير على 10 معايير تدخل ضمن مؤشر سلطة القانون والنظام القضائي وحرية الملكية، حجم الحكومة، الكفاءة التنظيمية، الأسواق المفتوحة، حرية ممارسة أنشطة الأعمال وحرية العمل، بيروقراطية الأعمال وتكلفة استكمال متطلبات التراخيص، أحكام العمالة وحرية النقد والتجارة.[22]

وفقا لهذا المؤشر احتلت الجزائر المرتبة 12 عربيا و154 عالميا لسنة 2016من بين 178دولة بعدما احتلت المرتبة 157 عالميا لسنة 2015 لكنها تبقى دوما في المراتب الأخيرة إذا ما قارناها

بالمغرب التي احتلت المرتبة 8عربيا و85 عالميا وكذا تونس التي احتلت المركز 10 عربيا و 114عالميا.[23]

رابعا: مؤشر محاربة الفساد

يصدر هذا المؤشر عن منظمة الشفافية الدولية وهو تقييم على مقياس من 0الى100 يصنف الدول من الأكثر إلى الأقل فسادا، ويستند هذا التقرير على بيانات تجمعها المنظمة من 12 هيئة دولية منها البنك الدولي والمنتدى الاقتصادي العالمي، ووفقا لهذا المؤشر فقد احتلت الجزائر المرتبة 88 من بين 168 دولة سنة 2016 بعدما كانت في المرتبة 100 سنة 2015 بينما احتلت تونس المرتبة 76 والمغرب المرتبة 80 لتكون بذلك الجزائر دوما في المؤخرة .[24]

وفقا لهته المؤشرات لا تزال الجزائر تحتل المراكز المتأخرة الأمر الذي يعكس ضعف جاذبية مناخها الاستثماري مقارنة بباقي الدول ،فعلى الرغم من التسهيلات والامتيازات التي تمنحها للمستثمرين الأجانب إلا أنها لا تشكل حافزا لقدومهم ،إذ أنهم يستندون عند قيامهم باتخاذ قرار الاستثمار في بلد ما على مثل هاته المؤشرات الصادرة عن هيئات دولية والتي تعطي الصورة الدقيقة والواضحة للمناخ الاستثماري لأي بلد، فحسب تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات لسنة 2016 فان حصيلة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر لم تتعد قيمتها587.3مليون دولار على غرار الاستثمارات الواردة إلى تونس التي قدرت ب 1002مليون دولار والمغرب ب 3.2 مليار دولار ،أما فيما يتعلق بنشاط الجزائر على صعيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة الجديدة (greenfield) فتشير قاعدة بيانات FDI Market التابعة لمؤسسة فاينانشيال تايمز العالمية إلى انه خلال الفترة الممتدة من 2003-2015 بلغ عدد مشروعات الاستثمار المباشر في الجزائر 381 مشروعا يتم تنفيذها من قبل 315 شركة عربية وأجنبية وتشير التقديرات إلى أن التكلفة الاستثمارية الإجمالية لتلك المشروعات تبلغ نحو 60 مليار دولار وتوظف 92 ألف عامل [25] تتركز معظمها في قطاع المعادن، العقارات ومواد البناء ،وتبقى هذه النسبة محتشمة مقارنة بالمجهودات المبذولة من قبل الجزائر لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

ضف إلى ذلك فان الجزائر احتلت المركز 145في مجال استكمال الإجراءات المتعلقة بممارسة أنشطة الأعمال دووينغ بيزنس 2016 في حين احتلت تونس المركز 74 من مجموع 189 بلدا ،حسب التقرير السنوي الصادر عن مجموعة البنك الدولي بواشنطن ،كل هذا إن دل على شيء فانه

يظهر مناخ الأعمال والاستثمار الحقيقي في الجزائر والذي يعتبر اقل جاذبية ويرجع السبب في ذلك إلى الانخفاض الكبير في حرية الاستثمار وإدارة الإنفاق الحكومي إلى الحد الذي يفوق إدخال تحسينات في التحرر من الفساد ،إضافة إلى إهمال الحكومة الجزائرية سياسات الحفاظ على الكفاءة التنظيمية والأسواق المفتوحة حيث يزداد الاعتماد على قطاع الطاقة الذي تهيمن عليه الدولة، إلى جانب الأنظمة التجارية والاستثمارية التي تعتبر مرهقة ومعرقلة للمستثمرين الأمر الذي يؤدي بدوره إلى عرقلة تطور القطاع الخاص.[26]

خاتمـــــة:

على الرغم من الإصلاحات التي قامت ولا زالت تقوم بها الجزائر لتوفير بيئة أعمال مناسبة وخلق مناخ استثماري قادر على استقطاب الاستثمارات الأجنبية خاصة المباشرة منها ،لا تزال النتائج سلبية ولم تصل حصيلة الاستثمارات الواردة إلى ما كانت تصبو إليه الجزائر ،إذ لا تزال هذه النسبة محتشمة إذا ما قورنت بدول الجوار مثلا فضبط مؤشرات الاقتصاد الكلي وتحقيقها لنتائج ايجابية وكذا توفير إطار تشريعي ملائم ومنح مزايا ضريبية و جبائية ليس بالأمر الكافي أو الأمر المحفز بالدرجة الأولى لجذب المستثمرين الأجانب، وإنما ما يهم أكثر هو توافر مناخ أعمال غير بيروقراطي وشفاف يحمي المستثمر ويسمح بتقليص آجال تنفيذ المشاريع ،وكذا توافر إدارة نزيهة تسهل كل هذا ونظام مصرفي متطور وتشريع مساير للتطورات الاقتصادية الدولية والعالمية وهذا ما تفتقر إليه الجزائر إذ تشكل أهم العراقيل التي تحول دون قدوم المستثمرين الأجانب للأسف ،إضافة إلى أن التغيير أو التعديل المستمر في النظم والتشريعات والنصوص القانونية ليس بالأمر الجيد إذ يعكس عدم استقرار البيئة التشريعية والقانونية للبلد ويكون صورة سلبية تبعث نوعا من التخوف لدى المستثمرين الأجانب ،كل هذا يجعل الجزائر دوما لصيقة المراتب الأخيرة في كل المؤشرات المقيمة للأداء الفعلي للمناخ الاستثماري ودرجة جاذبيته .

وعليه لا يزال أمام الجزائر العديد من العقبات الواجب تذليلها إن كانت تطمح في استقطاب اكبر للمستثمرين الأجانب وفي شتى المجالات إذ يستلزم:

- إعادة النظر في السياسة الاستثمارية المتبعة وصياغة استراتيجيات وبرامج استثمارية أكثر تحديدا وفعالية بغية الوصول الأمثل إلى الجهات المستهدفة بالترويج والاستقطاب وكذا المراجعة الدورية لهته السياسات.

- تسهيل وتيسير إجراءات دراسة، تنفيذ وتمويل المشروعات الاستثمارية.
- إعادة النظر في سياسة الحوافز الضريبية من اجل توجيه الاستثمارات الأجنبية نحو المشروعات والأنشطة الإنتاجية.
- العمل على القضاء على المعاملات البيروقراطية ومحاربة الفساد وضمان شفافية أكبر في التعاملات.
- التقييم والمراجعة المستمرة لجاذبية البلد الاستثمارية فيما يخص القدرة التنافسية للبلد، انفتاح الاقتصاد وحرية الأسواق، جودة وكفاءة الخدمات الحكومية، فاعلية القوانين المتبعة.

قائمة المراجع:

[1]– رايس حدة و كرامة مروة، تقييم التجربة الجزائرية في مجال جذب الإستثمار الأجنبي المباشر في ظل تداعيات الأزمة المالية–دراسة تحليلية– مقال منشور بمجلة أبحاث إقتصادية وإدارية العدد الثاني عشر، جامعة بسكرة،2012،ص66.

[2]– عبد الكريم بعداش، الإستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الإقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996–2005، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، بجامعة الجزائر،2007–2008، ص166.

[3] – المديرية العامة للضرائب http://www.mfdgi.gov.dz/

[4] –كاسحي موسى، الحوافز الجبائية للإستثمار في الجزائر، مقال منشور بمجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية كلية الشريعة والإقتصاد، العدد 35، قسنطينة، بدون ذكر سنة النشر، ص11.

[5] – موقع الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار www.andi.dz

[6] – موقع المديرية الولائية للصناعة والمناجم لولاية بسكرة http://www.dipmepi-biskra.com/

[7] – عبد الحفيظ كريمي، هدف الشباك الوحيد تشجيع الإستثمار على الصعيدين الجهوي و الوطني، مقال منشور بتاريخ 12 نوفمبر2014 عن موقع www. tadbir.ma.

[8] – الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار، مرجع سبق ذكره.

[9] – رائد نزار جمال، الأهمية الإقتصادية للإصلاح الجمركي في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر في إقليم كردستان، مقال منشور بمجلة جامعة نوروز، العدد صفر،2012، ص452.

[10] سالكي سعاد، دور السياسة المالية في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر–دراسة بعض الدول المغرب العربي، مذكرة ماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات، تخصص مالية دولية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، سنة2010–2011، ص127–125.

[11] – منور اوسرير، عليان نذير، حوافز الإستثمار الخاص المباشر، مقال منشور بمجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 2، ص120.

[12] – فهمي محمد، منصور محمد، دور السياسة الإقتصادية في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر–دراسة حالة اليمن– مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة محمد خيضر ببسكرة، سنة2014، ص127.

[13] – أبو بكر البشير حسين علي، أثر سعر الصرف في الإستثمار الأجنبي المباشر في السودان 2005–2014، مذكرة لنيل درجة الماجستير، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، قسم الإقتصاد التطبيقي،2015، ص50.

[14] –بن ياني مراد، سعر الصرف ودوره في جلب الإستثمار الأجنبي المباشر، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية، بجامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان،2011–2012، ص58.

[15] –الديوان الوطني للإحصاءات http://www.ons.dz/

[16] – ناصري نفيسة، أثر سعر الصرف على جذب الإستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية–دراسة حالة الجزائر– مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية بجامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان،2010–2011، ص121.

[17] – فهمي محمد، منصور محمد، دور السياسة الإقتصادية في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر، مرجع سبق ذكره، ص186.

[18]– فلاح خلف الربيعي، حول مفهوم مناخ الاستثمار، مقال منشور2015/09/08على الموقع : www.m.ahewar.org

[19] – سعيدي يحي ،تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، رسالة دكتوراه، جامعة منتوري قسنطينة 2006–2007 ص199.

[20] – المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2015–2016.

[21] – تقرير التنافسية العالمي، مقال منشور على موقع: rasseef22.com/economy/2016/09/29.

[22] – www.palestineeconomy.ps/article/5026

23 - www.elmihwar.com/ar/i,dex.php/48691/ 1.

[24] – مقال منشور على موقع: arabic.cnn.com/middleeast/2016/01/27/transparency-organization-corruption-worldwide.

[25] – تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات 2016 ص 118.

[26] www.al-fadjr.com/ar/economie/296797.html